مقدمة

إن نظمنا الأمنية Security Systems فى حاجة ملحة، - ومنذ حين - إلى محاولات مخلصة فى ميدان التأصيل، وحين نقول مخلصة، فإننا نعنى الإخلاص فى المراقبة Observation وفى الممارسة Practice وفى المعرفة Knowledge ... أما الإخلاص فى المراقبة، فيفرض على العامل فى حقل الأمن أن يكون متتبعا لحركة المتغيرات حوله فى المجتمع، وحوله فى العالم بأسره، وانعكاساتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، ذلك التتبع اليقظ الذى يربط بين حركة التاريخ وطبيعة الواقع وتجارب الممارسات المختلفة ومتطلباتها، وأبعاد الغايات والأهداف Objectives. واذا تخطينا الإخلاص فى المراقبة إلى الإخلاص فى الممارسة، فسوف نجد تزاوجا - من الحتمى أن يتم - بين قيم الأخلاق ويقظة الضمير، وبين صبر المحاولة وذكاء القرار، وبين قدرة التأثر والتأثير فى قيم المجتمع وموروثاته وسبل حياته ... وإذا ما تخطينا ذلك إلى الإخلاص فى المعرفة، فقد بلغنا المنطقة التى يتركز داخل حدودها اللاتهائية، أشرف قيم الحرمات، ألا وهى حرمة العلم، وحرمة العلم تفرض على المراقب والممارس، كما تفرض على الباحث ألا يحبس فهمه ومعرفته داخل سراديب ضيقة من سراديب المذهبية الضيقة أو سراديب الممارسات التقليدية العقيمة، وألا يحصر نظرته داخل منظار متزمت من مناظير واقعه المجرد ... بل يكون عليه أن يحلق بفكره إلى آفاق المعرفه الحديثه باحثا، متعمقاً، مجدداً مبتكراً ... ويضيف إليها ما يتلاءم مع أهداف مجتمعه وقيمه ومبادئه.

وإذا كانت متطلباتنا الأمنية هى انعكاس مباشر لواقع مجتمعنا فى نطاق حدوده الإقليمية بكل ما يعكسه من تأثيرات لغة السياسة والاقتصاد والاجتماع ... فهى بنفس القدر انعكاس لواقع المجتمع الإنسانى على اتساع رقعة الأرض بكل ما حملته ثورة الاتصالات من قدرة التأثير السريع والفعال، وبكل ما أفرزته المتغيرات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية من واقع إجرامى جديد فرض نفسه على جميع المجتمعات بحكم تلك الثورة العملاقه فى الاتصالات.

وإذا كانت تلك المتطلبات الأمنية تفرض نفسها ... بحكم الحاجة ... على استقرار الحكم فى أى مجتمع ... وفاعليه السياسية الاقتصادية .. واتجاه حركة التشريع .. ورسوخ البناء الاجتماعى ... وصلا بكل ذلك إلى تواصل حضارى متطور.

وإذا كانت الجريمة على اختلاف أشكالها، وهى فى جوهرها ظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالحركة السياسية والاجتماعية فى المجتمع .. قد تطورت مع التقدم العلمى والتكنولوجى .. وتشعبت مع الاتجاهات الاقتصادية المحلية والعالمية ... وتشرست مع حركات التطرف .. الدينى .. أو العرقى .. أو الأيديولوجى، بحيث ظهرت أنماط جديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل، مثل : خطف الطائرات أو السفن، واحتجاز الرهائن والإرهاب المسلح، والنسف، والقتل الجماعى، والجرائم المنظمة عبر القارات وجرائم الإتجار فى الاعضاء البشرية .. كما برزت على الساحه الأمنيه نوع متطور من الجرائم الأقتصادية تتمثل فى الجاسوسية الاقتصادية وغسيل الأموال .. والجرائم السياحية وجرائم بطاقات الائتمان كما أفرز التقدم العلمى المذهل فى مجالات الاتصالات والتكنولوجيا أنماطا جديدة من جرائم سرقة وتغيير المعلومات، وجرائم التكنولوجيا، وجرائم التجاره الاليكترونيه، سايرت فيه كل هذه الجرائم التطور المذهل فى أجهزه الحاسب الآلى والاتصالات الدولية .. وتطورت بكل ذلك ومعه أهداف الجريمة ونظمها وأدواتها .. وتنوعت أنماط ضحاياها .. بحيث أصبحت تهدد استمرار الحضارة الإنسانية ذاتها.

وإذا كان الأمن هو ذلك الإطار الضرورى لنمو المجتمع وتطوره وتقدمه بشكل عام وشامل، ذلك ان كل نشاط إنسانى داخل هذا المجتمع سواء كان تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو حتى ثقافيا، لابد له من إطار يعمل من خلاله، ويحقق له حالة الاستقرار والثقة والطمأنينة والحماية - تلك الحالة التى تعتبر الإطار أو المناخ الدافع إلى التقدم

والنمو ومن هذا المنطلق تتنوع أنواع الأمن ومقتضياته وفقا لنوع النشاط الإنسانى التى تكون الإطار الخاص به، كما تتنوع فروع القانون إلى مدنى وتجارى وجنائى ودستورى وفقا لنوع زوايا التنظيم الاجتماعى التى تضع قواعدها.

وإذا كانت دراسة الأمن من حيث مفهومه وضوابطه ومستلزماته وأنواعه، وبشكل خاص دراسة الأطر الأمنية المتخصصة للنشاطات الإنسانية المختلفة فى المجتمع، هى أفضل ما ينير السبيل أمام المشرعين والقائمين على هذه الأنشطة، والكوادر البشرية العاملة فى مجال الأمن المتخصص، وخير ما يكفل التقدم والاستقرار الأمنى للمجتمع والدولة .. وبالرغم من أن الدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال العلوم المختلفة فى مجتمعنا العربى قد قطعت شوطا بعيدا من العمق والجدة والأصالة، فإن الدراسات الأمنية المتخصصة ما زال الشوط أمامها بعيدا، ومازالت العناية التى تلقاها والاهتمام الذى تحظى به، أقل كثيرا مما يجب أن تكون عليه.

إذا كان كل ذلك ... فإننا لابد وأن نعود إلى تأكيد أن حياتنا الأمنية فى حاجة ملحة إلى محاولات مخلصة فى ميدان التأصيل والبحث فى كافة فروع الأمن وتخصصاته .. ذلك أن شجاعه الرجال فى مواجهه الأخطار والجرائم شىء، ونتيجة هذه المواجهه شىء آخر، فالشجاعة تتصل بأداء الرجال، ولكن النتيجه تتصل بالفكر الأمنى الذى يخطط ويقود، ومن هذا المنطلق آن الأوان لتحتل علوم الأمن المتخصصة المكانة الجديرة بها بين مختلف العلوم، وأن تبتعد عن كونها رافداً من روافد باقى العلوم الأخرى، مثل العلوم الاجتماعية ... أو السياسية ... أو الاقتصادية، أو كونها مجرد تطبيقات لممارسات عملية تستند على الخبره فقط، وذلك لتؤكد نفسها كعلم مستقل له نظرياته وأسسه وتطبيقاته يؤثر ويتأثر بمعزوفة العلوم الأخرى وبحركة المتغيرات فى المجتمع ... ولكن تبقى له المكان والمكانة ... والوجود والتواجد.

وفى الحقيقة، فإن هذه المحاولة - لسلسلة من الإصدارات ... فى مجال الأمن المتخصص، تعتبر بكل أبعادها الطموحة - خطوة هامة على طريق البحث العلمى

والتطبيقى لعلوم الأمن ... لأنها محاولة لجمع شمل العديد من الأفكار والتطبيقات والممارسات فى شتى تخصصات الأمن، والمتطلبات الأمنية للمجتمع والأفراد، فى إطار نظريات علمية وتطبيقات وأدلة عمل متطورة، تأخذ فى اعتبارها أحدث ما توصلت إليه العلوم الحديثة للإدارة والازمات والصراع والإرهاب والمعلومات والاتصالات والتكنولوچيا ... وفى أطر من علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد والنفس، وما توصلت إليه أحدث التطبيقات للنظم الأمنية وأدلة العمل. وكان لزاما لكى يتحقق ذلك أن يستمر البحث فى عشرات الكتب والأبحاث والنظريات، وأن يدوم الحوار المثمر مع قمم المشتغلين بالفكر السياسى والاقتصادى والأمنى، كل ذلك داخل بوتقة من ممارسات أمنية أمينة تتفاعل داخلها كل الأفكار والتطبيقات لتخرج فى النهاية هذه المحاولة ولعلها تكون البداية لآخرين على طريق تأصيل وتحديث نظريات الأمن بكل تخصصاته.

ولعل الباحث الدؤوب الحريص فى دراسته، أشبه بالسائق شديد الحرص فى قيادته ... كلاهما وهما فى سبيل الوصول إلى هدفه المنشود بكل ثقة وأمان ... قد ينحرف به الطريق بعيدا عن إرادته ويرتكب جريمة قتل ... وفى الطريق قد يكون المقتول بالنسبة إلى السائق رجلا ... وبالنسبة إلى الباحث حقيقة ... ومن هنا، فقد حاولت، بقدر ما سمحت به الظروف ... وبقدر مساحة قدراتى ... لأن قدرة المحاولة هى العطاء الأعظم للخالق سبحانه وتعالى ... وهى جوهر التقدم الإنسانى ... وبذرة الحضارة البشرية ... فحسبى أنى حاولت ... وكل ما أتمناه ... ألا أكون فى خلال محاولاتى ... قد قتلت حقيقة ...

١٩٩٩/١/١

لواء/ محمد غالب بكزادة

الأمن وأمن المؤتمرات ..... لماذا

يعتبر الصراع Conflict وبحق حقيقة من حقائق الحياة الثابتة، وغريزة متأصلة فى النفس البشرية منذ قتل قابيل أخاه هابيل. ومهما اختلفت مستويات الصراع بين الإنسان ونفسه، وبين الإنسان وأخيه الإنسان فى داخل مجتمعة أو فى إطار أسرته أو بين جيرانة أو زملائة، أو بينة وبين دولته أو مجتمعة، أو بين الدولة والدولة الأخرى، ومهما تعددت أسباب الصراع، من اجتماعية الى سياسية الى أيدلوچية إلى اقتصادية، ومهما اختلفت مظاهرة أو تباين أطوارة، فإن الصراع يفرض نوعا من الصدام بين مختلف الأطراف، قد يكون صداما بالسلاح فى أقسى صورة، وقد يكون صداما بالمال والاقتصاد، وقد يكون صداما بالأفكار والأيدلوچيات ... ولكن تبقى الحقيقة ... وهى أن تكلفة هذه الاشكال من الصراعات أصبحت أكثر من قدرة الأطراف على تحملها، الامر الذى أدى الى أن تتجة أطراف تلك الصراعات ... فى وقت محدد وفقا لتقديرات مصالحها ... إلى الحوار والمناقشة والتفاوض، بحثا عن حلول لقضاياها ومشاكلها ... وأضحى للجميع أن التعاون والحوار هما سر البقاء الإنسانى ... وحينما يتعلم الجميع كيف يعملون سويا من أجل البقاء ... وحين يصبح الحوار هو الوسيلة الفعالة لمواجهة صراعات البشر، فإن مهمة تأمين بيئة هذا الصراع وحمايتة من كل ما يمكن أن يقرض ما يجرى فيها بالجريمة والعنف والإرهاب .. تصبح مهمه فى غاية الأهمية والخطورة، تمتد أبعادها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .. داخل الدولة .. وعلى إمتداد تأثيراتها خارج الدولة.

ومع التقدم الكبير فى كافة فروع العلوم، وعلى الأخص علوم الإدارة والتسويق والاتصالات والأمن .. ومع التطور غير المسبوق فى علوم المعلومات وتطويع التكنولوجيا الحديثة لخدمة هذه العلوم، أضحت تهيئة بيئة هذا الحوار .. صناعة من الصناعات الواعدة ذات التأثير الاقتصادى الفعال فى كل الدول، واصبحت تمثل الجهود الانسانية المنظمة من أجل المساهمة فى خلق بيئة مناسبة يتشكل فيها الفكر الانسانى على نحو اكثر قدرة على التعاون والتفاعل والترابط، من خلال مناقشات ومحادثات ومفاوضات، وفى إطار علمي من التخطيط والتنفيذ والمتابعة ..

ومع تعاظم دور تلك البيئة، بما تضمة من مؤتمرات واجتماعات على اختلاف أنواعها وأهدافها وأحجامها .. تعاظمت فى ذات الوقت درجة تعرضها لمختلف أنواع الأخطار والتهديدات، والتى تحاول هدم هذه البيئة او إحاطتها بجو من القلق وعدم الاستقرار، أو فرض توجهات مختلفة عليه، أو النفاذ إلى تهديد أطرافها والمساس بأمنهم، أو محاولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه البيئة أو أطرافها.

من هذا المنطلق، كانت هذه المحاولة الجادة، لبناء فكر علمى تطبيقى لنظم أمن المؤتمرات بمفهومها المتكامل، يتناول فى البداية تحديد المفهوم العلمى للأمن متضمنا تعريفاته وتقسيماته إلى جانب أصولة التاريخية مع بحث جانب من أهم جوانب الفكر الأمنى الحديث، وهو التكلفة الاستثمارية للأمن بما تتضمنة من تحديد علمى اقتصادى لتكلفة الجريمة وتكلفة التأمين وفائض القيمة الاقتصادية لعمليات التأمين.

ثم تناولنا بعد ذلك العلاقة بين الأمن ومعزوفة العلوم الإنسانية الاخرى من علوم الإدارة والسلوك والاجتماع والصراع والتكنولوجيا .. إلخ مبرزين العلاقات القائمة بينهم وبين علوم الأمن الحديثة وإيقاعات هذه العلاقات تأثرا وتأثيرا.

وتطرقنا بعد ذلك الى جولة سريعة فى علوم الأمن الحديثة بحثا عن إطاراتها العامة وجوهر اهتماماتها ، وذلك من خلال تحديد علمى للمحددات الحاكمة لهذة العلوم الأمنيه الحديثة.

ثم كان من اللازم بعد ذلك أن نطوف فى جولة واسعة، حول صناعة المؤتمرات، محددين جوانب أهميتها وماهيتها وأنواعها وأشكالها المختلفة، باحثين عن عناصرها الأساسية، البشرية والادارية، وايقاعات الجهد الانسانى العلمى داخل هذه العناصر، وذلك من خلال تحديد علمى للمحددات الحاكمة لصناعة المؤتمرات.

ثم كان لزاما علينا أن نتعرض فى إيجاز غير مخل، للاخطار الرئيسية التى يمكن أن يتعرض لها المؤتمر، وذلك باعتبار أن أى عملية تأمين لابد أن تستند فى عناصرها الرئيسية على دراسة الاخطار المتوقعة وحجمها واتجاهاتها ومصادرها، وأفردنا فى هذا الصدد اهتماما خاصا لخطر الإرهاب باعتبارة من أكثر الأخطار التى يمكن أن يتعرض لها أى مؤتمر ضراوة وعنفا، ومن أكبرها تأثيرا وأضخمها خسائراً وأضراراً، الى جانب أن المؤتمرات تعتبر- وبحق - هدفا دسما لكافة أشكال العمليات الإرهابية لاحتوائها على كل العناصر الفاعلة فى إحداث الأهداف المقصودة من العمليات الإرهابية. وكان بحثنا فى مختلف هذه الاخطار فى اطار من التحديد العلمى للمحددات الحاكمة للنظم الأمنية.

وإذا كان هذا الواقع قد فرض علينا هذه الدراسة العلمية لتأمين المؤتمرات، فإنه كان من الواجب التطرق ، الى الإطار العام الذى تشكلة نظرية أمن المؤتمرات، تلك النظرية التى تضبط حركة إيقاعات العلاقة بين جميع أطراف عملية التأمين، وتنظم هذه الإيقاعات، وتنسق بين وحداتها، لكى تتكامل فى النهاية سمفونية متناسقة الأنغام

والإيقاعات تساير متطلبات العصر وقواعد التأمين. "فالنظرية هى مجموعة منظمة من المبادىء المتداخلة أوالمتصلة ببعضها اتصالا عضويا بحيث تشكل إطارا يضم المعرفة والمعلومات العلمية، وهى تعد إطارا لازما للتقدم العلمى لأن جمع أى عدد من المبادىء والأفكار العلمية لا يمكن أن تتضح معالمة إلا إذا وضع داخل إطار يسمح بتشكيل صورة عقلية عن طريق التعميم من الحقائق العلمية التفصيلية، أى باستقراء التفاصيل، التى تظل بدون هذا الاطار مجموعة متناثرة الحقائق الصغيرة لا رابط بينها، ولا تسمح بتناثرها بالتقدم العلمى عن طريق البحث المتعمق".(١) كما أن النظرية فى نفس الوقت هى تعبير عن الفلسفة التى يستند إليها التطبيق أو المحور الذى تدور من حولة مجموعة المحددات الحاكمة للممارسات العملية.

ويصبح لازما علينا بعد ذلك أن نقدم دراسة تفصيلية تطبيقية لخطط تأمين المؤتمرات، تعتبر دليلا عمليا للمشتغلين فى هذا المجال، وكان إقترابنا من هذه الدراسة التطبيقية من خلال محورين رئيسيين :

الأول هو محور العملية التأمينية كعملية إدارية - متكاملة ومتدفقة ومستمرة- تتضمن عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة فى إطار اعتبارها نظاما كليا متكاملا يقوم على عدد من الأنظمة الفرعية ويتأثر بالبيئة المحيطة، ويتكون من (مدخلات وعمليات ومخرجات) وذلك بالنظر إلى الهدف المطلوب تحقيقة من العملية، ومدى المشاركة المطلوبة من العناصر المختلفة وذلك وفقا لمناهج العملية الأدارية Management Process والنظم الأداريه Management System والأداره بالاهداف Management by Objectives. والثانى هو معالجة

عمليات تأمين المؤتمرات وفقا للبرامج الحديثة لتقييم وضبط المشروعات موضوعيا وزمانيا

Program evaluation and review techniqu

وليس لنا فى النهاية إلا دعاء الى الله سبحانة وتعالى، أن يكون ما حاولناه، بفضل منة ونعمة، خالصا لوجهة الكريم، وعونا لزملاء وأبناء أفاضل، ولبنة مؤثرة فى صرح بناء متكامل للعلوم الأمنية المتخصصة.

(ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا)

صدق الله العظيم